السادة / مندوبي وسائل الإعلام وممثلي وكالات الانباء.

السيدات السادة / الحضور

السلام عليكم

لم تكن الدعوة التي انطلقت في السادس من ديسمبر الماضي مجرد عملية لتحديث سجل الناخبين، بل كشفت عن عدة حقائق، كان أهمها ولا يزال: تمسك الليبيين بالخيار الديمقراطي كأساس لبناء المستقبل، فقد دلت مؤشرات التسجيل على تنامي الوعي لدى المواطنين الليبيين بأهمية المشاركة في العملية السياسية، وحقهم في الانتخاب، والمشاركة في اتخاذ القرار، وعبروا عن ذلك من خلال إقبالهم وإصرارهم على التسجيل وإدراج اسمائهم في سجل الناخبين، تلك هي الصورة التي نطمح جميعاً أن نكون عليها، صورةً تجمع الليبيين على مسارٍ واحدٍ هو مسار الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة.

فقد تجاوزت مستويات الإقبال على التسجيل ما كان مخططاً له، وحققت ارقاماً من شأنها أن تضفي المزيد من المصداقية على العمليات الانتخابية المقبلة، الأمر الذي يجعل المفوضية مطمئنة لتحقق أحد أهم الشروط الفنية للعملية الانتخابية والمتمثل في مبدأ (المصداقية)، ويتيح لها التوجه نحو العمل على تحقيق مجموعة الشروط الفنية الأخرى الحاكمة للعملية الانتخابية، والتي على رأسها شرطي النزاهة والشفافية.

وفيما يتعلق بنزاهة العملية الانتخابية؛ فالمفوضية تقدر مخاوف جميع الليبيين مما دار من شكوك حول نزاهة هذه عملية تسجيل الناخبين، وبالخصوص نود أن نؤكد على الحقائق التالية:

أولاً: إن التعدي على سجل الناخبين هو تعدي على آمال الليبيين وطموحاتهم في بناء دولة ديمقراطية أساسها العدل والمساواة، ولن نكون بأي حال في صف أولئك المعتدين، لقد أقسمنا اليمين وأنه لقسماً عظيم.

ثانياً: إن منظومة تسجيل الناخبين معدة وفق أحدث ما توصلت إليه التقنية في مجال برمجيات الحماية، التي تمنع اية محاولة للاختراق يمكن أن تعطل أو تُحدث تغييراً في بيانات الناخبين.

ثالثاً: إن عملية تسجيل الناخبين مراقبة دولياً من قبل خبراء ومستشاري الأمم المتحدة الذين يتابعون عن كثب كافة الإجراءات الفنية التي تقوم بها الكوادر الليبية المتخصصة في هذا المجال.

رابعاً: أن سجل الناخبين الحالي هو سجلاً مبدئياً، وسوف ينشر للطعن فيه أمام المحاكم المختصة قبل أن يكون سجلاً نهائياً يتم استخدامه في عملية التصويت.

خامساً: منعاً لأي تعدي قد يطال سجل الناخبين يوم التصويت، فأن مجلس المفوضية قد قرر أن تكون عملية اثبات الحضور الشخصي يوم الاقتراع بواسطة استخدام تقنية البصمة، أو أية تقنيات أخرى، حتى يتم قطع أية محاولة تستهدف التعدي على إرادة الليبيين.

ومن جهةً أخرى؛ وفي إطار التحضيرات والاستعدادات التي تجريها المفوضية، وتحديداً فيما يتعلق بمشاركة الكيانات السياسية في الانتخابات القادمة، فإن المفوضية قامت بمخاطبة رئاسة مجلس النواب بخصوص الإذن لها للعمل بالقانون رقم (30) لسنة 2012 بشأن ضوابط تسجيل الكيانات السياسية، وذلك حتى تتم عملية تسجيل تلك الكيانات وفقاً لمبدأ الشفافية، الذي سيمكن الناخب من الاطلاع على حقيقة التوجه السياسي للكيان بما يضفي المزيد من الوضوح حول قرار تصويته، ويقضي بشكل مطلق على ما مورس من تضليل على الناخبين خلال العمليات الانتخابية السابقة، كم أن اتخاذ مثل هذا الإجراء في متسع من الوقت سوف يسهل على الكيانات السياسية عملية التواصل مع الناخبين من خلال عرض برامجهم السياسية، ورؤيتهم للمستقبل، أن هذه الخطوة تعد ضرورية لإضفاء المزيد من الشفافية حول العمليات الانتخابية المقبلة، بما فيها الاستفتاء على الدستور.

لقد كان للسلطة الرابعة دوراً بارزاً في حث وتحفيز المواطنين على المشاركة في عملية التسجيل وممارسة حقوقهم السياسية وحقهم في الانتخاب وتقرير المصير، ومارست دوراً رقابياً إيجابياً، اثبتت من خلاله أنها تتبنى إعلاماً وطنياً حراً بامتياز، ينحاز إلى شعبه وقت المحن، فتحية إجلال وإكبار لجميع وسائل الإعلام والإعلاميين الذين تعاونوا مع المفوضية والذين انتقدوا عملها على حداً سواء.

وبناء على ما تقدم، وبسبب الاقبال المستمر على التسجيل، فأن مجلس المفوضية قد قرر تمديد فترة التسجيل إلى غاية 15 فبراير 2018 وذلك لإتاحة الفرصة لمن لم يحسموا أمرهم بعد من المشاركة في تقرير المصير، وندعوهم في ذلك إلى أن ينظروا إلى مستقبل أبنائهم وأحفادهم بنظرة ملؤها التفاؤل واليقين.

وأما عن تسجيل الجاليات الليبية المقيمة في الخارج، فإن جميع الترتيبات قد أُخذت بالخصوص، وبذلك تفتتح المفوضية عملية التسجيل بالخارج من خلال المنظومة المعدة لهذا الغرض. وبهذه المناسبة ندعو جميع الليبيين المقيمين في الخارج إلى المشاركة في بناء الوطن من خلال المشاركة في العملية الانتخابية، ونتعهد لهم بأن نضع أمامهم كافة السبل التي تمكنهم من المشاركة في عملية التصويت بما يتلاءم وأوضاعهم في الدول التي يقيمون بها.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساهم ودعم مجهودات المفوضية في أدائها لواجبها نحو الوطن، ونحي كل من وقف إلى جانبنا، وأشاد وتواصل مع المفوضية لمصلحة هذا الوطن.

حفظ الله ليبيا .. والسلام عليكم

مجلس المفوضية في الأول من فبراير 2018

المفوضية الوطنية
العليا للانتخابات
High National Elections Commission
مجلس المفوضية